IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/790
٣ أيار/مايو ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرَّخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وردت من الممثل المقيم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الوكالة بشأن نص بيان مؤتمر قمّة واشنطن للأمن النووي

تلقـَّى المدير العام رسالة مؤرَّخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ من الممثل المقيم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الوكالة مُرفقاً بها نص *بيان مؤتمر قمّة واشنطن للأمن النووي*، الذي تم إصداره في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وبناء على طلب البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، تعمَّم طيه الرسالة ومرفقها لإعلام جميع الدول الأعضاء.

بعثة الولايات المتحدة لدى المنظمات الدولية في فيينا
WAGRAMERSTRASSE 17-19
A-1220 VIENNA, AUSTRIA
TELEPHONE: (0043-1) 31339

١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
غرفة A-2822
مركز فيينا الدولي

عزيزي السيد أمانو،

ترجوكم البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية التكرّم بتعميم النص المرفق المتضمِّن بيان مؤتمر قمّة واشنطن للأمن النووي، الصادر في ١٣ نيسان/أبريل، وذلك ضمن نشرة إعلامية. وكما تعلمون، كان مؤتمر القمّة مبادرة رئيسية للرئيس أوباما في إطار التصدّي للتحدّي العاجل والخطير الذي يواجهه الأمن الدولي جرّاء الإرهاب النووي. وقد شارك سبعة وأربعون بلداً في هذا البيان المشترك وانضمَّت هذه البلدان إلى دعوة الرئيس أوباما التي تتوخَّى تأمين جميع المواد النووية المعرَّضة للأخطار في غضون أربع سنوات. وترحِّب الولايات المتحدة كذلك بالخطوات الملموسة التي اتّخذها العديد من المشاركين في مؤتمر القمّة وبالالتزامات المحدَّدة التي قطعوها على أنفسهم بشأن تأمين المواد النووية كما تشجِّع جميع البلدان أن تحذو هذا الحذو.

وأود أن استرعى انتباه الدول الأعضاء إلى الأهمية التي يوليها البيان للعمل الأساسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي ولالتزامنا المشترك بضمان استمرار توفُّر القدرة والموارد للوكالة بما يمكِّنها من الاضطلاع بأنشطتها المتصلة بالأمن النووي وفق الولاية المسندة إليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مع خالص التقدير،

[توقيع]
غلين ت. ديفيس
السفير

المرفق: بيان مؤتمر قمّة واشنطن للأمن النووي

مؤتمر قمّة الأمن النووي

واشنطن، ٢٠١٠

بيان مؤتمر قمّة واشنطن للأمن النووي

الإرهاب النووي هو أحد أكثر التهديدات تحدّياً للأمن الدولي، وتدابير الأمن النووي القوية هي الوسيلة الأكثر فعّالية لمنع الإرهابيين أو المجرمين أو غيرهم من الجهات الفاعلة غير المأذون لها من اقتناء المواد النووية.

وبالإضافة إلى تبنّينا أهدافاً مشتركة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، نشارك جميعنا أيضاً في تبنّي الهدف المتمثّل في الأمن النووي. لذا فإن المجتمعين هنا في واشنطن العاصمة، في ١٣ نيسان/ابريل ٢٠١٠، يلتزمون بتعزيز الأمن النووي والحدّ من التهديد الماثل في الإرهاب النووي. وسيتطلّب تحقيق النجاح في هذا الصدد اتّخاذ إجراءات تتّسم بالمسؤولية على المستوى الوطني وقيام تعاون مستدام وفعّال على المستوى الدولي.

وإننا نرحّب بدعوة الرئيس أوباما وننضمّ إلى هذه الدعوة التي تتوخّى تأمين جميع المواد النووية المعرَّضة للأخطار في غضون أربع سنوات، وذلك من خلال عملنا معاً في سبيل تعزيز الأمن النووي.

لذا، فإننا:

١- نؤكّد من جديد المسؤولية الأساسية الواقعة على الدول، وفقاً للالتزامات الدولية الخاصة بكل منها، بشأن المحافظة على فعّالية أمن جميع المواد النووية، بما يشمل المواد النووية المستخدمة في الأسلحة النووية والمرافق النووية الواقعة تحت سيطرتها، بهدف الحيلولة دون حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على المعلومات أو التكنولوجيا اللازمتين لاستخدام هذه المواد لأغراض شرِّيرة؛ ونشدّد على أهمية وجود أطر تشريعية ورقابية وطنية متينة لضمان الأمن النووي؛

٢- وندعو الدول إلى العمل على أساس التعاون فيما بينها كمجتمع دولي لدفع عجلة التقدّم في مجال الأمن النووي، بما يكفل طلب المساعدة وتقديمها حسب الضرورة؛

٣- ونقرّ بأن اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول يتطلّبان إجراءات احترازية خاصة ونعرب عن اتّفاقنا على تعزيز التدابير الرامية إلى تأمين هذه المواد وحصرها وتجميعها، حسب الاقتضاء؛ ونشجّع على تحويل المفاعلات من استخدام وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء وعلى التقليل إلى أدنى حدّ من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، حيثما كان ذلك ممكنا من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

٤- ونسعى إلى تنفيذ جميع الالتزامات القائمة المتصلة بالأمن النووي تنفيذاً كاملاً وإلى العمل بكل وسعنا في اتجاه الانضمام إلى تلك الالتزامات التي لم يتم الانضمام إليها بعد، بالاتّساق مع القوانين والسياسات والإجراءات الوطنية؛

٥- وندعم أهداف الصكوك الدولية للأمن النووي، بما في ذلك اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدَّلة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، باعتبارها تشكّل عناصر رئيسية في البنية العالمية للأمن النووي؛

٦- ونؤكّد من جديد الدور الأساسي الذي تؤدّيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإطار الدولي للأمن النووي وسنعمل لضمان استمرار توفير ما هو ملائم من البنى الأساسية والموارد والدراية الفنية للوكالة بما يلزمها للاضطلاع بأنشطتها المتصلة بالأمن النووي المنصوص عليها في الولاية المسندة إليها، وذلك وفقاً لنظامها الأساسي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرها العام وخططها المتصلة بالأمن النووي؛

٧- ونقدِّر الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومساهماتها بالإضافة إلى مساهمات كل من المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية المناهضة لانتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تقودها مجموعة الدول الثماني، ضمن إطار الولاية المسندة إلى كل منها والأعضاء التابعين لكل منها؛

٨- ونسلِّم بضرورة بناء القدرات اللازمة للأمن النووي وضرورة قيام تعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعدِّدة الأطراف لترويج ثقافة الأمن النووي من خلال تطوير التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والقيام بأنشطة التعليم والتدريب؛ ونؤكّد أهمية تحقيق المستوى الأمثل للتعاون والتنسيق الدوليين الخاصين بتقديم المساعدة؛

٩- ونقرّ بضرورة التعاون فيما بين الدول بما يكفل على نحو فعَّال منع وقوع حادثات الاتّجار النووي غير المشروع والتصدّي لها؛ ونعرب عن اتّفاقنا على أن نتقاسم، رهناً بالقوانين والإجراءات الوطنية الخاصة بكل منا، المعلومات والدراية الفنية من خلال الآليات الثنائية والمتعدِّدة الأطراف القائمة في مجالات معيَّنة ذات صلة مثل عمليات الكشف النووي، والكيمياء الشرعية النووية، وإنفاذ القانون، واستحداث تكنولوجيات جديدة؛

١٠- ونعترف بالدور المستمر الذي تؤدّيه الصناعة النووية، بما في ذلك القطاع الخاص، في مجال الأمن النووي، وسنعمل مع قطاع الصناعة لضمان إيلاء الأولوية اللازمة للحماية المادية وحصر المواد وثقافة الأمن؛

١١- وندعم تنفيذ ممارسات راسخة متصلة بالأمن النووي من شأنها ألا تنتهك حقوق الدول في تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وتطوير واستخدام التكنولوجيا النووية وأن تيسِّر التعاون الدولي في مجال الأمن النووي؛

١٢- وندرك قيمة التدابير التي تساهم في الأمن النووي بالنسبة لضمان أمن المواد المشعّة ونشجِّع الجهود الرامية إلى تأمين هذه المواد كذلك.

وستتطلَّب المحافظة على أمن نووي فعَّال جهوداً متواصلة على المستوى الوطني ييسِّرها التعاون الدولي وتبذلها الدول على أساس طوعي. وسنشجِّع على تعزيز الأمن النووي العالمي من خلال الحوار والتعاون مع جميع الدول.

وبالتالي، فإننا نصدر خطة العمل ذات الصلة باعتبارها إرشادات تنير السبيل أمام الإجراءات التي تُتَّخذ على المستويين الوطني والدولي بما في ذلك إجراءات التعاون التي تُتَّخذ ضمن سياق المحافل والمنظمات الدولية ذات الصلة. وسنعقد مؤتمر قمَّة الأمن النووي القادم في جمهورية كوريا، في عام ٢٠١٢.

١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠